دور محمد علي الحامي في مساندة الحركة العمالية التونسية (١٩٢٤-١٩٢٥)

م.د. انتصار حسين احمد

Intesar Hussein ahmed

الجامعة المستنصرية/كلية التربية الاساسية

intesarhussen@uomustansiriah.edu.iq

دور محمد علي الحامي في مساندة الحركة العمالية التونسية (١٩٢٤-١٩٢٥)

م.د. انتصار حسين احمد

المُلخص:

لا ريب أن التأريخ يصنعه الإنسان، وطالما أن الانسان كائن حي فالتأريخ يظل في حركة مستمرة، ومن اجل فهم هذه الحركة بكل أبعادها، إخفاقاتها ونجاحاتها، فلابد من دراسة الشخصيات التي لها أدوار بمجالات الحياة كافة. ولا شك ان دراسة دور الشخصيات الوطنية في دعم الحركة العمالية في أي دولة عربية من الدراسات المهمة في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأنها من خلالها، تتضح أبعاد الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وما يرتبط بذلك من واقع سياسي.

اهمية البحث:

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على دور محمد علي الحامي في مساندة الحركة العمالية التونسية(١٩٢٤-١٩٢٥)،إذ يمثل تاريخ الأول عودة الحامي إلى تونس بعد اكال دراسته في برلين وتأسيس جامعة عموم العملة التونسية، بينما مثل التأريخ الثاني اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية واغلاق جامعة عموم العملة التونسية. قسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة تطرق الأول إلى بواكير عمل الحركة الوطنية والنقابات العمالية في تونس ١٩١٩-١٩٢٤، بينما تناول المحور الثاني، دور محمد علي الحامي في تأسيس جامعة عموم العملة التونسية، في حين درس المحور الثالث صراع محمد علي الحامي مع اتحاد العمال الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: محمد علي الحامي، الحركة العمالية، تونس.

The Role of Mohamed Ali El Hami in Supporting the Tunisian Labor Movement(1924-1925)

Abstract:

There is no doubt that history is made by man, and as long as man is a living being, history remains in constant motion, and in order to understand this movement in all its dimensions, its failures and successes, it is necessary to study the personalities who have roles in all areas of life. There is no doubt that studying the role of national figures in supporting the labor movement in any Arab country is one of the important studies in the field of economic and social history because through it, the dimensions of the economic and social reality become clear, and the political reality associated with that.

This research came to shed light on the role of Mohamed Ali El Hami in supporting the Tunisian labor movement (1924-1925), as the first date represented El Hami's return to Tunisia after completing his studies in Berlin and the establishment of the Tunisian General Labor Union, while the second date represented his arrest by the French authorities and the closure of the Tunisian General Labor Union. The research was divided into three main axes. The first dealt with the early work of the national movement and labor unions in Tunisia 1919-1924, while the second axis dealt with the role of Muhammad Ali al-Hami in establishing the Tunisian General Labor Union, while the third axis studied Muhammad Ali al-Hami's conflict with the French Labor Union.

Keywords: Muhammad Ali al-Hami, labor movement, Tunisia.

أولاً: بواكير عمل الحركة الوطنية والنقابات العمالية في تونس ١٩١٩-١٩٢٤:

قبل مناقشة الحركة العمالية والنقابية التونسية، من الضروري توضيح مصطلحي "الحركة العمالية" و"الحركة النقابية". تشكل الحركة العمالية، التي تشمل مشاركة الطبقة العاملة مع النقابات والجمعيات العمالية، هيكلا مجتمعيا واسعا ووظيفيا مبني على الجهود التعاونية التي تعود بالنفع على أعضائها. أنشطتها ثلاثية الأطراف، وتشمل الجبهات السياسية والصناعية والتعاونية(١).

الجبهة السياسية هي جزء من حزب سياسي ، كما في الحزب الحر الدستوري التونسي(٢)،أو أنها تستخدم النشاط السياسي كعكاز للوصول الى هدف اقتصادي مثل في حركة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية(٣).

اما الحركة الصناعية التي تركز على التقدم الاقتصادي، فإنها تنبع من حركة العمال، حيث يتم توظيف العمال في البيئات الصناعية. وعلى العكس، فإن الاهتمام بالتعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية ينشأ من استراتيجية لحماية المستهلك–العمال من الاحتكارات السوقية والأسعار المرتفعة. ومع ذلك، فإن حركة النقابات العمالية محصورة بشكل خاص في أنشطة النقابات وأعمالها بشكل أساسي ضمن القطاع الصناعي، مع التركيز على الأمور الاقتصادية لحماية مصالح الأعضاء في علاقات العمل(٤).

عرفت تونس الحركة النقابية منذ مطلع القرن العشرين، اذ يذكر البشير الحاج أبن عثمان الشريف " **أن معلمي اللغة العربية من خريجي المدرسة العصفورية كانت مرتباتهم جامدة طيلة فترة العمل حتى سن التقاعد عام ١٩١٠،فحرروا لائحة ضمنوها مطالبهم ثم بعثوا بها الى كافة معلمي اللغة العربية بمختلف أنحاء البلاد للتوقيع عليها ثم وجهت الى المدير العام للعلوم والمعارف والفنون المستطرقة، فكانت أول صحيفة للمطالبة بحقوقهم لكن لم تلق أية نتيجة،**

لكن في عام ١٩١٣ اعترفت ببعض مطالب المعلمين ،الا أن اندلاع الحرب العالمية الاولى أبقت الامور على حالها ،وبعد مشاورات استقر رأيهم على تأسيس نقابة للتعليم العربي خلال العطلة الصيفية لعام ١٩١٩، ولما استشاروا أحمد بن صالح الذي كان من خبراء الاعلام في ذلك الميدان أشار عليهم بتأسيس جمعية لمعلمي اللغة العربية باعتبار أن حكومة الحماية لم تبح النظام النقابي وكذلك فعل عملة معمل الدخان وأسسوا للدفاع عن حقوقهم، ولما أسست بتونس نقابات تابعة للجامعة العامة للشغل الفرنسية ١٩١٩ انخرط بها العمال التونسيون أملاً بالحصول على حقوقهم ،لكن تلك النقابات خيبت آمالهم"[٥].

بعد خروج فرنسا منتصرة في الحرب العالمية الاولى، توافق مع نهاية مرحلة ما عرف باستتباب أمن المستعمرات[٦]، وقد بدأت الاستثمارات بدايتها الفعلية بعد أن وضعت الحرب أوزارها فكان استثمار الصناعات المنجمية والاستخراجية مع توسيع شبكة المواصلات الحديدية وغيرها ، متوافقاً مع زيادة العمران واتساع المدن، لاسيما ما يمت للوظائف التجارية بصلة مثل المدن الساحلية المرتبطة بحركة التصدير والاستيراد التي تضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة بفعل استيلاء المستعمر الفرنسي على أهم الاراضي الصالحة للزراعة الى جانب ذلك انتشار الاقتصاد السلعي الذي هدم أسس الحياة التقليدية في الانتاج والتبادل، مما دفع بجماهير عديدة الى النزوح من الريف الى المدينة طمعاً في حياة جديدة[٧].

في غضون ذلك، استحوذ الفرنسيون عن ما يناهز ٨٠٠ ألف هكتار ، مما يمثل أخصب الاراضي على رقعة تونس، مستخدمين في استثمارها الاساليب الحديثة(جرارات، وحاصدات) ،وقد خلقت تلك المزارع الحديثة سوق عمل جيد يضم عشرات الالاف من العمال الزراعيين[٨]، و لم يترك الاستثمار الفرنسي الا هامشاً صغيراً للبرجوازية التونسية حيث اقتصر على التجارة والعقار من دون أن تطمح الى مشاركة فعلية في الصناعات ، بمعنى بقي أغلب رأس المال أجنبياً في حين كان أكثر العمال هم من أهل البلاد .وأدى ذلك التطور الرأسمالي الى نشأة الحركة العمالية خاصة في القطاعات المنجمية والنقل والموانئ ، وأدى ذلك الى القضاء على البنية الاقطاعية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة على الاحتلال[٩].

حفزت هيمنة رأس المال الأجنبي على جميع القطاعات الاقتصادية إنشاء العديد من شركات التعدين الجديدة ، مما زاد عددها من ٣٧ في عام ١٩١٤ إلى ٥٨ بحلول عام ١٩٢٤. ونتيجة لذلك، ارتفعت صادرات التعدين من ١٥,٥ مليون فرنك في عام ١٩١٤ إلى ٩٧,٧ مليون فرنك في عام ١٩٢٤. تزامن هذا التوسع الصناعي مع نمو القوى العاملة. سجل تعداد تونس لعام

١٩٢١ إجمالي عدد السكان ٢٩٣,٩٣١ نسمة، منهم ١١,٣١٠ تونسيا و ٣٠,٩٢٩ عاملا أوروبيا يعملون في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل(١٠).

كان من الممكن أن يؤدي تراكم رأس المال في تونس قبل الاحتلال إلى تعزيز الصناعات الكبيرة، مقلداً النماذج الأوروبية، فضل الملاك عمومًا الحفاظ على أصولهم بدلاً من المخاطرة بالاستثمار الصناعي. وبالمثل، تجنبت العديد من العائلات الكبيرة التجارة بسبب الحاجة المتصورة إلى الانخراط الواسع مع العملاء والتنازلات، وهي ممارسة تعتبر غير مقبولة اجتماعيًا من قبل معظم الناس، باستثناء أقلية صغيرة(١١).

أما العائلات الكبيرة التي كانت خارج المدن تملك مساحات واسعة من الاراضي لكن تلك الاراضي لم تحسن استغلالها وتركت بوراً ، وبعد احتلال البلاد استغل الفرنسيون تلك الاراضي واستولوا على جزء كبير منها .أما بالنسبة للعمال ،فكان عمال الزراعة يطلق عليهم الخماسة أو الرباعة في بعض الجماعات نسبة الى الخمس أو الربع الذي ينالونه مقابل خدمة الارض حتى تعطى ثمارها ،وهؤلاء العمال كانوا يعملون لدى المالك هم وزوجاتهم وأبناؤهم واذا فكر أحدهم في ترك العمل وعمل في مكان آخر فان بمقدور صاحب الارض اعادته وسجنه وفقاً للقوانين، وكان عمال الخماسة يشكلون نسبة كبيرة من الشعب.أما الصناعات فكانت متدهورة وهي عبارة عن صناعات صغيرة في دكاكين ،وكانت متخلفة ومع مجيء الصناعات الفرنسية الحديثة دمرت تلك الصناعات ، ويرى (الطاهر الحداد) (١٢)، ان الحل هو في تكاتف أصحاب تلك المصانع وتكوين تعاونيات تضم جهودهم في مشاريع ضخمة ، ولكنهم يتميزون بالأنانية والرغبة في التفرد ، ولذلك فشلوا في تطوير صناعاتهم واكتفوا بتوجيه الشتائم الى الذين يقبلون على شراء المنتجات الاجنبية(١٣)، أما العمليات المالية فكان يسيطر عليها اليهود ، ومن ثم تمكنوا من السيطرة على عملية الاقتراض والقيام (بالربا) والهيمنة على التصدير والاستيراد(١٤).

من جانب آخر، أدت العادات دوراً كبيراً في منع تراكم رؤوس الاموال في القرى والارياف ، فالفلاح لم يعرف الادخار واذا جاء المحصول وفيراً فهو لا يدخر للإيام الصعبة وانما يصرف ما يربحه في اقامة الولائم وزيارة الاضرحة، وكان أهل المدينة يشمئزون من أهل الريف ويصفونهم بالخشونة، في المقابل كان اهل الريف يحتقرون ليونة أهل المدينة ، وزادت حدة الفقر والتعاسة واتسعت البطالة ، حتى تمكن المستعمر من أن يستخدم ما يشاء من العمال وبأي أجر يريد، وذلك بسبب فقدان روح التعاون والعمل الجماعي فضلاً عن الهجرة من الريف الى المدينة، فكان معظمهم فلاحين أو بدو ، وهم يشكلون جمهوراً كبيراً وخاملاً حيث الفقر والمواسم الرديئة والافات

الطبيعية ومضايقة كبار الملاك تدفعهم الى ترك قراهم والهجرة الى المدن أو العمل في مزارع المستعمرين الفرنسيين، فضلاً عن الجهل وانتشار الامية ،اذ وصلت نسبة من يعرف الكتابة والقراءة ٢% في سنة ١٩٢٤[١٥].

كانت قوانين العمل بدائية ، حيث تم سن قانون عطلة نهاية الأسبوع فقط في ٢٠ نيسان ١٩٢٠. تبع ذلك قانون يتناول حوادث مكان العمل في ١٥ اذار ١٩٢١. على الرغم من هذه الأطر القانونية الناشئة, اعتمد الإنفاذ كليا على امتثال صاحب العمل, حيث لم تكن هناك آليات تحكيم مستقلة لحل النزاعات بين العمال وأصحاب العمل. علاوة على ذلك، منعت السلطات الفرنسية العمال من تشكيل النقابات، مما أدى فعليا إلى تعطيل وسيلة حاسمة للمفاوضة الجماعية والمناصرة[١٦].

كان العمال التونسيون في العهد الاستعماري عرضة لاستغلال الرأسماليين الاجانب، كذلك منافسة اليد العاملة الاوربية التي هي أكثر دراية بالتقنيات العصرية ،فضلاً عن أنها تحضى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين ، لذلك كانت نسبتهم قليلة في المشاغل العمومية، وكذلك في قطاع النقل الذي غالبية عماله من الفرنسيين والايطاليين ،فكان العامل التونسي عرضة الى تناقضين الاول مع الرأسماليين الاجانب والثاني مع العمال الاوربيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق العمل أو على الاقل آفاق الترقية ، وتفاقمت تلك التناقضات بفعل سياسة التمييز التي سلكتها سلطات الحماية والشركات الاستعمارية على مستوى الاجور[١٧] .

في الوقت نفسه، زاد حدة منافسة اليد العاملة الاجنبية ،الازمة الاقتصادية وغلاء المعيشة اللذان استفحلا بالبلاد التونسية سنة ١٩٢٤ ، اذ تأثرت الزراعة بسبب الجفاف ،اذ تذكر احصائيات عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٤، تناقص محصول القمح من ٢,٧٠٠,٠٠٠٠ (قنطار)[١٨]، الى ١,٠٩١,٤٢٩ قنطار، والشعير من ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ قنطار الى ٥٥٠,٠٠٠ قنطار وتأثرت الماشية بذلك الجفاف اذ تقلص عدد الاغنام عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٤ من ٢,٦٦١,٥٧٩ رأس الى ١,٣٧٨,٨٤٠ رأس أما الماعز من ١,٦٦٠,٦٢١ رأس الى ٧٩٧,٩٧٠ رأس في المدة نفسها. وذلك انعكس على الصناعات المحلية التي نفقت سوقها الداخلية اثر تدهور القدرة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية ،كما تأثر القطاع الاقتصادي من المنافسة الاجنبية التي تفاقمت سنة ١٩٢٤ ، وكذلك من الانخفاض في صادراته، وتلك الازمة من شأنها أن تنعكس على العمال التونسيين الذين هم وفي ذلك الظرف معرضين الى انخفاض أجورهم مع زيادة البطالة والمجاعة

،واستفحلت تلك الحالة بالبلاد خاصة في عام ١٩٢٤.إذ انخفضت قيمة العملة من بفعل التضخم المالي فارتفعت الاسعار أكثر فأكثر، فبين شهر تموز ١٩٢٣ وشهر تشرين الاول ١٩٢٤ ارتفع سعر الكيلو غرام القمح من ١,١٠ فرنك الى ١,٥٠ فرنك والكيلو غرام سكر من ٢,٨٥ الى ٣,١٠ فرنك والكيلو غرام لحم من ٣ الى ٦,٥٠ فرنك ولتر زيت الزيتون من ٤,٣٥ الى ٦ فرنك في المدة نفسها [١٩].

ثانياً: دور محمد علي الحامي في تأسيس جامعة عموم العملة التونسية:

تأثر معظم السكان التونسيين من غلاء المعيشة في تلك الظروف القاسية وانخفاض الاجور ومنافسة الايدي العاملة الاجنبية ،فكانت بحاجة الى اطار نقابي وطني يدافع عنهم وعن مصالحهم ،وظل ذلك الاتجاه ينمو في البلاد حتى عاد محمد علي الحامي(١٨٩١-١٩٢٨)[٢٠]، من برلين أوائل اذار عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي. ويعد مجيئه البداية الحقيقية لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة العمالية والحركة النقابية، فمحمد علي جاء وفي رأسه أفكار عديدة عن اقامة مشروعات تعاونية لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية ، وبدأت الدعوة لتأسيس (جمعية التعاون الاقتصادي التونسي)[٢١]، إذ اجتمع عدد محمد علي الحامي مع عدد من الشخصيات الوطنية في قاعة الجمعية الخلدونية، وبعد سماع البيان الذي ألقاه محمد علي تمت المصادقة على قانون الجمعية في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٢٤، وبعد أسبوع أي السادس من تموز، أسست لجنة لجمع التبرعات ولجنة أخرى للأشراف رأسها محمد علي ، ثم انطلق أعضاء الجمعية لبث الدعاية لها وشرح أهدافها ومبادئها ، فأقامت اجتماعات ومهرجانات خطابية في جميع أنحاء تونس وقام محمد علي الحامي ورفاقه بألقاء الخطب حتى يذكر أن الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الحر الدستوري الجديد فيما بعد قد وصفها في مقولته: "**ان خطاباته كانت تؤثر بقوة لصدق لهجته ووضوح طرحه وعمق نظره**" [٢٢]، إذ لقيت قبولاً من الناس والعمال وأدت الى تحولات كبيرة في جهود محمد علي في تأسيس الحركة النقابية .

وبهذا الصدد، يذكر الطاهر الحداد : " **منذ اليوم الاول الذي جاء به محمد علي ونحن نتفاوض ونبحث عن عمل اقتصادي عام الفائدة، يكون مطابقاً لاستعداد الامة في ماليتها وأفكارها ، فلقد جاءنا لأول مرة بأفكار لا تتسع لها البلاد ، فارتأى تأسيس شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية ومالية ، في أهم نقط المملكة يكون على رأسها الشبان الوطنيون الذين يتفقون في روح الاخلاص والغاية، ليمكن تحضير تلك الجمعيات المستغلة بقوة نموها**

التدريجي الى الانضمام لبعضها فتشكل ادارة عامة تنظر في التوازن العام بينها وتسييرها لغاية متفقة"[٢٣].

ويجب التنويه هنا أن الصناعات التونسية كانت تعتمد على الدكاكين (الاماكن أو المحلات الصغيرة) التي يعمل منها العمال ،وكان هؤلاء العمال فيها حالة استدانة دائمة من أصحابها من خلال اعطاء أصحاب الدكاكين الاجور مقدماً ،حتى يظل العمال في حالة دين لهم، ولذلك لم تكن هناك مشاركة نقابية لمحدودية أعداد العمال وانفصالهم عن بعضهم، وقد حدث الاشتراك بعد الاحتلال الفرنسي ، عندما أقام المستعمرون الفرنسيون عدداً من المشاريع والصناعات الكبيرة التي استخدموا فيها أعداداً كبيرة من العمال بأجور زهيدة وكان يعمل في تلك المصانع عمال فرنسيون واوربيون يتقاضون أجوراً أعلى من التونسيين [٢٤].

وحينما جاء العمال الفرنسيون سارعوا الى تكوين نقابات لهم ، وانشاء اتحاد في تونس ضم اليه العمال الاوربيين وكان يتبع الاتحاد العام الفرنسي (C.G.T) [٢٥]،الذي يسيطر عليه الاشتراكيون. ولم تعارضهم السلطات الموجودة وبدأوا في ممارسة الاضرابات فانضم على أثر ذلك العمال التونسيون الى تلك النقابات وشاركوا فيها وكانوا يحضرون المؤتمرات التي تلقى فيها الخطب الرنانة[٢٦]،وأدى ذلك بالتالي الى نمو وعي العمال التونسيين وتكونت لديهم فكرة عن العمل النقابي، ولاحظوا في الوقت نفسه التفرقة التي كانت تحدث بينهم وبين العمال الاوربيين من الاتحاد العام الفرنسي الذي لم يكن يهتم كثيراً في الاخذ بيد التونسيين المشاركين في الاضراب وتوزيع الاعانات عليهم على الرغم من تركيزه على الاممية ونبذ الروح الوطنية .

وكانت النتيجة أن كثيراً من العمال بدأوا ينسحبون من النقابات بالتدريج وأسس بعضهم جمعيات أو صناديق تعاونية ، كما فعل عمال السكك الحديد عندما أسسوا ((جمعية الاتفاق الودادي)) ، كما أسس عمال التبغ التونسيين نقابة لهم ،لان عمال التبغ الفرنسيين كانوا يرفضون انضمام العمال المسلمين اليهم ، وعندما أصدرت السلطات الفرنسية قانون التجنيس بدأ العمال الفرنسيون يحرضون العمال التونسيين على طلب التجنيس حتى يضمنوا حماية النقابات لهم، فقد كان الاوربيون يشكلون القاعدة العريضة التابعة للاتحاد العام الفرنسي ، التي تركز نشاطها على الدفاع عن مصالحهم ، كما كانت تبرز سياسة التمييز في الاجور بدعوة أن حاجيات العمال الاجانب الاوربيين تفوق حاجيات التونسيين، ثم أنه ليس للأخرين الحق بالاضطلاع بمسؤوليات على مستوى القيادة في تلك النقابات ،فلكل ذلك كانت تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية فقد احتوتهم وهضمت حقوقهم ولم تسمع صوتهم[٢٧]، لذا كان لابد من ايجاد اتحاد أو

جامعة تضمهم وتهتم بشؤونهم حيث تتساوى فيها الاجور والحقوق، وكتب فرحات حشاد في ذلك الصدد عن مفهوم محمد علي للعمل النقابي، اذ قال: "**يكاد يطابق مع طبيعة بلادنا وانشطتها ومواردها .بلد فلاحي وحرفي أكثر منه صناعي ،فالحركة النقابية التي كان يحلم بها محمد علي تعتمد أساساً على النظام التعاضدي في الانتاج والاستهلاك**" [٢٨].

وجد العمال ضالتهم في أفكار محمد علي الذي أسس في البداية(جمعية التعاون الاقتصادي) التي لم يقدر لها أن تستمر ، بسبب انهماكه في حركة الاعتصامات التي بدأها العمال التونسيون في ميناء تونس في منتصف شهر آب من عام ١٩٢٤ ثم انتشرت حتى عمت قسماً كبيراً من العمال التونسيين، وكان محمد علي ينظم الصفوف وينبه العمال الى السياسة الاستعمارية تجاههم، ويحث الشعب على مساعدة المعتصمين في محنتهم، ولما انتهت حركة الاعتصام، وبعد أن نال العمال معظم مطالبهم نشط (الحامي) في تنظيم الصفوف وتأسيس نقابات عمالية تسهر على مصالح العمال وترعاهم [٢٩] ، واهتم محمد علي في تطوير حياة العمال من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لما لمسه من الاوضاع السيئة التي يعانيها العمال ،وشعر أنه لابد من العمل ضمن برنامج سياسي اجتماعي واضح بدلاً من (الحركات العفوية) التي لا يرافقها توجيه وتنظيم دقيق في أكثر الاحيان. ويقصد هنا بالحركات العفوية هي التي كان يقوم بها العمال من خلال الاضراب والاحتجاج ،وقد انتهت تلك الاضرابات بالإخفاق [٣٠]

في السياق نفسه، أكد محمد علي ضرورة وجود تماسك اجتماعي واغناء الافكار السياسية التي تعمل على وفق مخطط و تصور شامل لجميع مشاكل الشعب ضمن وحدة لا تتجزأ ، حيث بدأ الحامي نشاطه من خلال زياراته للعمال في مراكز أعمالهم وأماكن وجودهم وقام بتنظيم الاجتماعات العامة والتحدث اليهم موضحاً الاخطار التي قد تلحق بهم وبكل الجماهير الشعبية هادفاً توعيتهم وانقاذهم من الاوضاع الفاسدة نتيجة سيطرة السلطات الحاكمة واستغلالها لجهودهم، ساعياً الى تعزيز فكرته بإيجاد تنظيمات نقابية تقوم بتنظيم شؤونهم واصلاح حياتهم السياسية والاقتصادية الاجتماعية ، واستمر يقوم بتلك النشاطات مع بعض زملائه مثل الطاهر الحداد، وانتهت جهوده بوصول العمال الى قناعة بتشكيل جمعيات تعاونية اقتصادية في أنحاء القطر كافة، على أن يتم توحيدها لتكوين قيادة مشتركة قادرة على تحقيق طموحهم الاساسي في اقامة مجتمع اشتراكي تعاوني تعتمد قيادته على المعرفة في تسيير شؤون الجمعية وما ينبثق عنها من مؤسسات [٣١].

وبدعم محمد علي الحامي أسست نقابة ماطر، اذ كان العمال ببلدة ماطر مثل غيرهم عرضة للاستبداد والارهاق من المستعمرين الاوربيين الذين اكتسحوا الاراضي الزراعية بشتى أنواع الطرق وسخروا أصحابها ومالكيها لخدمتها بأجور قليلة[٣٢]، وفكر بعضهم للخروج من ذلك البؤس والشقاء بتأسيس النقابة، وكان عملها في البداية متخفياً عن أنظار السلطة ولما اشتد ساعدها والتف حولها العمال لم تتخل عن الدفاع عن العمال الضعفاء للابتعاد عن أذى أصحاب رؤوس الاموال والمستوطنين ، وقامت بحملات توعية للنهوض اجتماعياً في صفوف العمال ، لكن تلك النقابة لم تسلم من مناورات بعض المستوطنين الذين تحالفوا مع الشرطة بقصد ارهابهم وبث الرعب في قلوبهم ،لكن تلك المواقف لم تزد العمال الا ثباتاً والتحاماً [٣٣].

وبتوجيه وساندة محمد علي الحامي أصبح عمال تونس قوة كبيرة ومؤثرة في النضال ضد المستعمر، فتقدموا بمطاليب متعددة مثل زيادة الاجرة اليومية من ١٢ فرنكاً الى ٢٤ فرنكاً بلا فرق عن عمال رصيف مارسيليا وزيادة ٥٠% في أيام الاعياد وزيادة ٣٨% في خدمة الليل ودفع ٤,٥ فرنك للساعة الواحد الزائدة عن قانون ٨ ساعات في اليوم[٣٤]، فتجاهلت السلطات الفرنسية تلك المطاليب ، وكان يوم العمال المشهود في يوم الثالث عشر من أب ١٩٢٤ (واستمر حتى أيلول من السنة نفسها) حيث أعلن الاضراب العام ، وحدثت في أثناء الاضراب اتصالات بين العمال ومحمد علي ورفاقه، فقام بالأشراف على الاضراب وتنظيمه ، فكان يزور المضربين ويزودهم بتوجيهاته التي يجب اتباعها حتى لا يقعوا في أخطاء تعطي لخصومهم (العمال الاوربيين) فرصة للأضرار بهم ،وتبصيرهم بأقصر الطرق للوصول الى حل مرض لطلباتهم[٣٥].

كان أهم تطور وأخطره في الموقف كله ، قيام محمد علي ومجموعة من رفاقه وعلى رأسهم الطاهر الحداد، بتكوين لجنة لمساعدة المضربين وشن حملة كبيرة في تونس لضمان تأييد الشعب للعمال وجمع التبرعات لضمان صمودهم ، فقد حدث تجاوب شعبي كبير، لكن مع الاسف لم يكن كافياً لاعانة المضربين الا أنهم مع كل ذلك صمدوا .ويرى الطاهر الحداد أن تلك الحادثة جعلت العمال يدركون أهمية وفوائد تأسيس النقابات وفوائدها فهي توفر المال للمضربين' وقد تعرضت لجنة الاضراب لحملة معادية من الصحافة التي طالبت بأرسال الجيش الى الميناء من أجل فك الاضراب ، وفي نيسان رفضت لجنة الاضراب وساطة شيخ المدينة ،وفي ٢٨ من الشهر نفسه نظمت تظاهرة احتجاجاً على تشغيل البدو الذين جيء بهم لكسر الاضراب، وخلال الاصطدام مع البوليس جرح ثلاثة من العمال المتظاهرين [٣٦]

سعى محمد علي الحامي للاستفادة من هذه الأحداث، بهدف تحويل حركته المقترحة للنقابات العمالية من مبادرة اقتصادية واجتماعية تركز على رفاهية العمال إلى حركة سياسية تدعو إلى التحرر من الاستعمار والحفاظ على كرامة الإنسان. كانت أفعاله متجذرة في إيمان عميق بتاريخ أمته وتراثها الثقافي، مما رفع الاعتصام من مجرد اضطراب إلى تأكيد قوي على حقوق الإنسان وتحدٍ للقيود القمعية(٣٧).

من جانبهم كان العمال يخطبون في الشوارع، وعلى الرغم من تزايد الضغوط عليهم فقد ثبتوا في مواقفهم، وقد طلب مدير المحافظة أن يرسل العمال اثنين للتفاوض فاختار العمال (محمد الخياري وحمزة الزغواني) ووصل معها عدد من المضربين، في ٥ ايلول ١٩٢٤، وعرض عليهم مدير المحافظة زيادة الاجر فرنكاً واحداً ، فرد الخياري بالرفض ووعد بالرجوع الى زملائه، لكن مدير المحافظة أمر باعتقال الاثنين وأمر باعتقال العمال الموجودين بالخارج وأخذ يرغبهم في العمل والعودة اليه ، ثم حصل على توقيعاتهم ثم أحضر الخياري والزغواني وأطلعهما على امضاءات العمال وأنذرهما بأنهما سيكونان سبب رفض أي استئناف للعمل ، فوافقا بصفتهما الشخصية ولكنهما قالا : " **بأنهما سيعرضان الامر على زملائهما**"(٣٨).

وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة العمل التي شكلها العمال المضربون مع لجنة المساعدة التي شكلها محمد علي الحامي للتضامن مع العمال واتفقوا على فك الاضراب(٣٩)، في حين اتسعت حركة الاضراب اتساعاً كبيراً في مناطق أخرى مثل بنزرت ، ففي الخامس عشر من أيلول ١٩٢٤ اعتقلت سلطات الاحتلال (محمد الخميري) أمين فرع النقابات في بنزرت ، وفي المساء تجمع حشد غفير أمام بناية محافظ الشرطة ، فتكلم الخطباء من الفرنسيين والتونسيين ودعوا المتظاهرين الى عدم التفرق قبل اطلاق سراح رفيقهم ، وفي تلك الاثناء أطلقت الشرطة مع مجموعة من الجنود السنغاليين النار على مجموعة من المتظاهرين فأسفرت النتيجة عن مقتل عامل وجرح ستة (٤٠).

كانت نتيجة الإضراب أقل من المطالب والتضحيات التي تم تقديمها؛ ومع ذلك، كان تأثيره على تاريخ الحركة العمالية وتقدمها كبيرًا. لقد عزز الإضراب تحالفًا قويًا بين العمال والمثقفين، كما شهدت خطب العمال العامة والجهود الموحدة لمحمد علي ورفاقه، مما ألهم حماس العمال على مستوى البلاد. علاوة على ذلك، انضمت وفود إلى المضربين، بحثًا عن مشورة السيد علي(٤١).

سعى الحامي على ربط الحركات العمالية بعامة الشعب من طريق الدعاية النشيطة التي أستعملت في ايجاد التضامن والشعور الاعم الذي يضم الشعب بأجمعه ، فأقبل الكثير من الناس

في المعتصمين وتعارفوا واجتمعوا بهم، وكان ذلك مداً كبيراً للمعتصمين سد كثيراً مما ينقصهم من الاستعداد والتأهب للاعتصام، فدبت فيهم روح الحياة وأدركوا أن قوة هائلة كانت محجوبة عنهم ، فزادهم ذلك ايماناً بحقهم وقوة عزمهم فجاعوا وصبروا وأوذوا في اعتصامهم وما انحلوا' واستمروا في اضرابهم وتظاهراتهم وملأوا الشوارع وطرقات العاصمة بمشهدهم المؤثر، وخطبوا الخطب الحماسية، وأعطوا بذلك مثلاً للإرادة والتمسك بالحق لولا العناد البالغ والتعصب في جانب معارضيهم، وكانت حركة الاضرابات قد تركزت في العاصمة تونس وفي بنزرت وهي في مجملها حركة عفوية ينقصها التنظيم الجيد ، اذ لم يكن للعمال منظمة خاصة بهم كما حالت خيانة قيادة الاتحاد العام للعمال الفرنسي دون مساعدتهم بشكل فعال [٤٢]. في تلك الظروف ادرك محمد علي ورفاقه ضرورة استقلالية العمال وتنظيمهم ،لذلك السبب قرروا تغيير برنامجهم في (جمعية التعاون الاقتصادي) الى تأسيس نقابات للعمال التونسيين.

ان الحالة التي عاشها العمال دعت الى التضامن ،لان العمال هم في أسوأ الحالات واشدها خطورة لما قاسوه من الاضطهاد المستمر بمقتضى أنظمة الحكومة والقرارات الخفية التي تلزم بها السلطة أولئك الموظفين في اسعاف أرباب المزارع من المستوطنين الاوربيين ومدهم بما يحتاجون اليه من اليد العاملة المقترنة بصنوف الارهاق وأفانين التسخير، وقد تنبه عمال ماطر الى ضرورة تأليف نقابة كانت الوحيدة في ذلك الباب فأفادتهم فوائد جمة من جراء التضامن والتكاتف الى تأييد المصلحة المشتركة[٤٣].

أدرك محمد علي ورفاقه من جهة أخرى ،ضرورة استقلالية الفئات الزراعية (الفلاحية) وتنظيمها ،فولدت حركة تكوين النقابات الوطنية وانتشرت خلال موجة الاضرابات ،فكانت أول نقابة تونسية تم تكوينها لعمال الرصيف المضربين ،كما تكونت لجنة دعاية نقابية برئاسة محمد علي ولها حق المراقبة والارشاد على أعمال النقابات بصفة عمومية حرصاً على تسيير ذلك المشروع الى النجاح بالتعاون والاشتراك في العمل، وفي بنزرت بدأ العمال المضربون يشكلون نقابات لهم فأسسوا نقابة اصلاح المراسي ، ونقابة عمال معمل الاجر بمنطقة (منزل جميل) ونقابة لعمال فك البواخر. وفي العاصمة انتشرت الحركة النقابية بسرعة أيضاً، فتأسست عدة نقابات لعمال شركة السكك الحديدية التونسية، ولسوق الحبوب، ومعامل الدقيق ولنسيج الحرير ، ومعمل الجير بحمام الانف، وعمال الترام ،وقد وصفها محمد علي الحامي بأنها: " **كانت النقابات في العاصمة محدودة ولكن وجودها مهم لتأخذ مسار التطور في تطبيق الانظمة وتنظيم الاعمال النقابية**"[٤٤].

لا ريب ان دور محمد علي الحامي ورفاقه في دعم الحركة العمالية والنقابية أقض مضاجع الاستعماريين ، لاسيما بعد دعم (الحزب الشيوعي التونسي) [٤٥]، لمحمد علي وأتباعه من العمال والتنظيمات النقابية، فقاموا بدعاية قوية ونشطة لصالح المضربين من خلال طرح شعار (العداء للامبريالية) وبمطالبتهم بإعادة الارض الى الفلاحين رافعين شعار ((تونس للفلاحين والعمال وليست للفرنسيين)) [٤٦].

لم تلوم السلطات الفرنسية محمد علي وحده على إضرابات عام ١٩٢٤، بل ألقت اللوم أيضًا على الشيوعيين. في الواقع، هناك صراع بين تيارين مختلفين، الأول كان النقابات الفرنسية، حيث كانت تفضل بقاء العمال التونسيين ضمن النقابات الفرنسية حتى لا تؤدي انفصالهم إلى تفتيت أو تقسيم جهود العمال بشكل عام، وأن بقائهم هو دليل على ما يسمونه الوحدة الدولية، حيث اتهم الفرنسيون العمال التونسيين بأن هدف إنشاء نقابات تونسية مستقلة هو دليل على (التعصب الديني)، وهذا التيار تدعمه الاتحاد الفرنسي للنقابات ويؤيده بعض التونسيين الذين ساهموا بنشاط في حركة الإضراب[٤٧].

أما التيار الاخر فكان يتزعمه محمد علي الحامي الذي أيده أغلب العمال اذ كان يرى وجوب اقامة نقابات خاصة تونسية بعيدة عن اتحاد النقابات الفرنسية مع احتفاظهم بعلاقات أممية مع العمال الاجانب وعدم قبول الاتهام الذي يصف العمال التونسيين (بالتعصب الديني) ، حيث دخل الحامي ودوريل[٤٨] في مناقشات، اذ قال دوريل: "**ان تأسيس النقابات التونسية يقسم العمل الى شطرين أمام قوة المال المتحد ولا شيء يوجب ذلك الانقسام ما دامت فوارق الاديان و الاجناس معدومة في المبادئ النقابية ولا أفهم هنا شيئاً سوى أن التعصب الديني أو الملي هو الذي منعكم من الانضمام الينا**" فأجابه محمد علي بقوله: " **انني لا أنظر الى فكرة العملة المنفصلين عنكم ولا الى الماضي المؤلم الذي كان لهم وانما أجيبك عن مسألة الانقسام الذي ثقل حمله عليك :انه لا يمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط في العالمية طبق مبادى العملة وكما هو موجود عند عملة العالم أجمع، وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذي تخشون شره ، على أن النظام النقابي خاضع في كل بلاد العالم لنظام الشعوب ،فكل أمة تشكل في أرضها نظاماً كاملاً .ثم ينضم للعالمية . ولماذا لا تعتبر تونس شعباً من الشعوب كما هي في الواقع مادامت لم تكن تراباً فرنسياً ،وعندها يكون اجتماعنا شيئاً واحداً . ولا أرى ما يمنعكم من ذلك الا اذا كانت صفة (حماية) تأبى عليكم التنازل لنا ، واعتبارنا مثلكم في الانسانية. أما التخصص في النقابة وفي الصناعات الذي تقول يادوريل:**

انه مفقود في الاهالي ، فاني بدون أن أعارضكم هنا ، أرى أن أمثالكم حينما تنضمون الينا يوجد ذلك التخصص الناقص وهل نحن الا عملة كلنا شيء واحد ، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض ولا أرى معنى لكلمة :أنتم ونحن بين أناس عملة"[٤٩] .

وبمساندة ودعم محمد علي الحامي عقد في الثالث من تشرين الثاني ١٩٢٤ اجتماع للمندوبين النقابيين وتمت خلاله المصادقة على النظام الداخلي للجامعة النقابية وقد سميت بـ**(جامعة عموم العملة التونسية)**، وتكون مكتبها التنفيذي من: محمد علي الحاكي الأمين العامة للنقابة، وابراهيم عمر مائبه، ومحمد بن قدور الأمين المالي ، والبشير بن محمد مساعده، أما لجنة الدعاية، فقد تكونت من المختار أبن الحاج بلقاسم ومحمود الكبادي ومحمد الغنوشي والطاهر بن علي والبشير بن محمد الفالح، أما لجنة الرقابة فقد تكونت من أحمد بن عبد الرحمن ومحمد الخياري والطاهر عجم ومحمد الدخلاوي، وقد حرر قانون الجامعة النقابية الاساس المتكون من ٣٠ مادة [٥٠] ، اذ حددت أهدافها وضبط اختصاصاتها ثم تقرر وضع شعار للمنظمة فوق بطاقة العضوية يشير الى اشراق عهد جديد في الحياة الطبقة العاملة، وقد سبق لمحمد علي أن وضع في جولاته داخل تونس مُطالباً بزوال الظلم الذي كان مسيطراً على نفسية العامل التونسي ومعلناً عزم جامعة عموم العملة التونسية على **((انتشال النفسية العمالية))** من الضياع والتشتت[٥١].

ثالثاً: صراع محمد علي الحامي مع اتحاد العمال الفرنسي:

بدأ اتحاد العمال الفرنسي (C.G.T) في التحرك ضد (جامعة عموم العملة التونسية)، التي تزعمها الحامي، عبر صحيفته الناطقة بالفرنسية في تونس (تونس الاشتراكية) فشن حملة شديدة ضد مشروع تأسيس اتحاد نقابات تونسي ووصفته بأنه مشروع**((اسلامي))** سيقضي على وحدة الطبقة العاملة، واتهمت القائمين به بأنهم يريدون أن يمارسوا دوراً سياسياً تحت اسم العمال والنقابات ، لكن الحقيقة أن النقابة التونسية نادت بمطاليب مشروعة منها المساواة في الاجور ونددت بالامتيازات التي يتمتع بها العمال الاوربيون المقيمون في تونس والتي تقررها النقابات الفرنسية([٥٢])،ومهما يكن من أمر فان اتحاد النقابات الفرنسية من شأنه أن يدعم سياسة القمع والمناورات التي مارستها الحماية تجاه النقابة التونسية الفتية ([٥٣]).

في وسط تلك الضجة عقب تأسيس جامعة عموم العملة التونسية، وصل الى تونس جوهو[٥٤] ، رئيس الاتحاد العام للعمال في فرنسا ، في الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٤ للتعرف على حقيقة الوضع الجديد اثر انتشار النقابات التونسية في شتى القطاعات ، وكان جوهو على موعد في ٣١ من الشهر نفسه مع العمال التونسيين وقادتهم في اجتماع مهم دعت اليه لجنة

الدعاية وترأسه محمد علي وتولى كتابة الجلسة أحمد توفيق المدني وكان الطاهر الحداد والمختار العياري من ضمن الهيئة المشرفة على تنظيم الاجتماع الذي حضره صالح فرحات وعبد القادر هلال والدالي يحيى المعلم بالمعهد العلوي .وحضر الى جانب جوهو، دوريل وبعض رفاقه في الاتحادية الفرنسية للشغل(٥٥). ويذكر ايفانوف أن جوهو كان على اتصال وثيق مع رئيس الاتحاد(C.G.T) ادوارد هيرو وحكومته ،اذ أثارت حوادث تونس هلع الاوساط المسؤولة في باريس ،فقد رأى هيرو في محمد علي قائداً وطنياً تونسياً كما رأى في الحركة التي يقودها تهديداً للمواقع الفرنسية بتونس (٥٦).

افتتح محمد علي الجلسة مخاطباً الحاضرين باللغة العربية قائلاً : "**بأنه لا مانع لديه من الانضمام الى جمعيته مع الاوربيين**" واستعرض الوضع العمالي التونسي قبل الاضرابات الاخيرة والنتائج الاليمة التي تمخضت عن ذلك كما حمل المسؤولية سلطة الحماية ، وبعد ذلك قام جوهو بألقاء كلمته وخلاصتها : بأنه يجب أن نتحد ولا نتفرق وأنه ليس هناك حاجة لمنظمة أخرى...، فما كان من محمد علي الحامي الا أن قاطعه قائلاً " **بأن المنظمة الفرنسية لا تهتم الا بمصالح الفرنسيين والايطاليين والاوربيين بصورة عامة، وتهمل مصالح العمال التونسيين وخاصة قضايا عمال البريد والسكة الحديدية**" . كما تضمنت كلمته ضرورة اقامة منظمة شغيلة تونسية وطنية لأنها وحدها القادرة على التحكم في مستقبل العمال في تونس وتقرير مصيرهم. وجاء ايضاً في كلمته الحديث عن النتائج السلبية لاستملاك الايطاليين لأخصب الاراضي وما أدى اليه ذلك من فقر وتعاسة للشعب التونسي ، وما كان على دوريل وجوهو الا أن غادرا القاعة للموقف الصريح والمحرج من محمد علي الحامي (٥٧)، وقال جوهو كلمته الشهيرة " **سآتي بعد سنة لأرى أنكم لا تنجحون أبداً**" (٥٨).

غادر جوهو تونس في السادس من تشرين الثاني/١٩٢٤ بعد ان قام بجولة دعائية لمدة يومين من دون أية نتيجة اذ رفض العمال التونسيون الانضمام الى الاتحاد النقابي الفرنسي، وبعد عودته الى باريس شارك في اللجنة الاستشارية التي تشكلت من أجل بحث الوضع في تونس لإيجاد الوسائل اللازمة لحل المشاكل اذ صرح هيرو في أثناء مداولات مجلس النواب الفرنسي في دورته المنعقدة في ٢٠-٢٨/ كانون الثاني /١٩٢٥. بأن اللجنة والحكومة مستمرتان في دراسة المسألة وشمول التشريعات الفرنسية المتعلقة بالحريات النقابية وجعلها تنسحب من تونس، فرفض رئيس الحكومة الفرنسية اعتبار محمد علي زعيماً نقابياً لتونس ورفض أي تعامل معه(٥٩). وشعرت السلطات الفرنسية بخطر((جامعة عموم العملة التونسية))لاعتمادها على القوة الشعبية المتجاوبة

معها، وقدرتها على تعبئتها، وبعد تأسيس النقابة ولضمان أوضاع العمال في حالة حدوث مشاكل عمالية والدفاع عن حقوق العمال تقرر وضع محامين أكفاء يوجدون داخل المنظمة النقابية، وجعل العمال موحدين داخل نقابتهم من خلال احساسهم بأنهم قوة لا تقهر[٦٠].

توسعت النقابات العمالية، اذ كان محمد علي شخصية محورية تربط بين هذه المنظمات حتى بدأت مرحلة أكثر تأثيرًا من عمله. دعا إلى إنشاء مؤسسات ونقابات، وحث على العمل الجماعي لتحقيق تغيير اجتماعي وسياسي متزامن. وقد أثار هذا رد فعل قوي من السلطات الفرنسية، التي قمعّت الحركة بوسائل مختلفة، حيث ربطت جهود محمد علي بين النشاط العمالي والمقاومة السياسية والوطنية الأوسع ضد الاستعمار[٦١].

وفي الحقيقة أراد محمد علي أن يجمع الجماهير العاملة لا بتونس وحسب بل في الدول العربية والافريقية [٦٢]، إذ تجاوز النظرة الاقليمية وقام بالاتصال مع الليبيين والجزائريين ودعاهم للقيام بالأعمال المماثلة تمهيداً لربطهم بالحركة العمالية التي يناضل من خلالها [٦٣].ولم يقف قادة اتحاد النقابات الفرنسية ضد محمد علي ومحاولاته لتأسيس جامعة عمالية تونسية بل هيرو وحكومته اذ وقفوا موقفاً سلبياً فيما يتصل بالحركة العمالية التونسية وطالبوا باتزال أشد العقاب ((بالمشاغب)) محمد علي[٦٤] .

وازدادت مقاومة فرنسا للجامعة التونسية ففي كانون الثاني ١٩٢٥ عقدت اللجنة التنفيذية للجامعة اجتماعاً للنظر في سير الجامعة وما يلزمها ، وقد وقف محمد علي خطيباً، وما أن أتم خطابه حتى اقتحم (جولينوا كمبالة) رئيس الشرطة قاعة الاجتماع وأمر العمال أن يتفرقوا فرفضوا، كذلك دعا رئيس الشرطة كمبالة محمد علي واتهمه باستخدام الدين وآيات من القرآن الكريم لأثارة حماس العمال في منطقة الملتوي وقد أعلمه كمبالة أن أرض تونس تابعة للتراب الفرنسي وأمره بالتخلي عن جامعة عموم العملة التونسية والالتحاق باتحاد النقابات الفرنسية اذ قال صراحة "**من المستحيل أن تسمح فرنسا بوجود مؤسسات هي في الحقيقة مناورات سياسية تتجه لمصادرة النفوذ الفرنسي وكما قلت لكم ،لا يوجد هنا شيء واحد هو انضمامكم للاتحادية الفرنسية**"[٦٥] .

أثار تصريح كمبالة العمال التونسيين ، وتأزم الوضع في شركة الجير بحمام الانف اذ أعلنوا الاضراب في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٢٥، ثم انتقل الاضراب الى مناطق أخرى ، وكان أعضاء الجامعة يترددون على المعتصمين ويمدونهم بالمساعدة[٦٦] .ونتيجة لذلك تحركت السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع ، فألقت القبض في الخامس من شباط ١٩٢٥ على محمد علي الحامي بتهمة التآمر على أمن الدولة[٦٧]. وبذلك ضربت المحاولة النقابية الاولى في تونس وقد

استطاع الحامي وللمرة الاولى أن ينظم العمال ويقودهم في نضال اجتماعي واقتصادي وطني في الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

الخاتمة:

لا يمكن إنكار الدور الهام للحركة العمالية التونسية في النضال الوطني – السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي – ابتداء من حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أظهر رابطا حاسما بين أهدافه المهنية والوطنية، وعارض اتحاد العمال الفرنسي وسياسات الاحتلال الفرنسي. ومع ذلك، فإن ضغوط الإدارة الفرنسية ودعمها لاتحاد العمال الفرنسي حالت دون تشكيل منظمات عمالية تونسية. ونتيجة لذلك، فشلت الجهود المبكرة، مثل محاولة محمد علي الحامي وزملاؤه لتأسيس اتحاد العملة التونسي في عام ١٩٢٤، في نهاية المطاف.

يظهر أن ثمة ثلاثة أسباب لنهاية جامعة عموم العملة التونسية الاول : السلطات الفرنسية ، والثاني: النقابات الفرنسية، أما الاخير فالوطنيون أنفسهم، وفيما يتعلق بالسبب الاخير، فقد كان مصير الجامعة النقابية يتوقف على الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تمتع في سنتي ١٩٢٤-١٩٢٥ بنفوذ كبير بين جماهير تونس ،لكن قيادة الحزب كانت معادية لمحمد علي، ويعزى ذلك لان لانهم في الحقيقة من البرجوازيين فضلاً عن ابتعادهم عن حياة العمال فأراد الدستوريون استخدام العمال ورقة يساومون بها السلطات الفرنسية ، ولكن أفكار محمد علي حالت دون ذلك ،فقد استطاع تنظيمهم أن يجعلهم قوة تدافع عن حقوقهم وفي الوقت نفسه رأى في تلك الحركة خصماً قد يسد الطريق أمامهم ويعزلهم عن القضية الوطنية . فاستفاد فرنسا من ذلك، فقامت بعزل الحركة العمالية عن قيادة الحزب الحر الدستوري وبذلك الموقف فقدت المنظمة العمالية الوطنية ،سنداً سياسياً وطنياً ممهدة للسلطات الفرنسية بأن تتخذ موقفاً مضاداً لها ولقائدها ، وهكذا أصبحت الارضية مهيئة للسلطات الفرنسية في تسديد الضربة القاضية للحركة العمالية فاتهمت محمد علي بالتآمر على أمن الدولة وقامت باعتقال رفاقه وتقديمهم الى المحاكمة.

يسعى هذا البحث في الحركة العمالية التونسية إلى كشف الحقيقة وراء هذه القوة الاجتماعية والاقتصادية، التي لعبت دورا مهما في فضح الواقع التونسي في مختلف القطاعات. سلط سعي العمال للحصول على الحقوق المهنية والنقابية الضوء على الحقائق الاقتصادية الوطنية وتداعياتها السياسية والاجتماعية اللاحقة. فرض الاحتلال الفرنسي بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية خدمت الاستعمار الفرنسي من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩٥٦.

هوامش البحث:

(١) محمد محمود الحبيب، "أيديولوجية حركة العمل في الشرق الاوسط دراسة مقارنة مع الدول النامية"، بحث مستل من مجلة الجامعة التي تصدرها جامعة البصرة، الجزء الثالث والرابع، السنة الثانية، تموز، ١٩٦٨، ص١-٢؛ رزاق ابراهيم حسن، النقابات العمالية والطوائف الحرفية ،مجلة افاق عربية ، العدد ٩،السنة الثانية، (بغداد ،١٩٨٧)،ص ٩٢.

(٢) **حزب الحر الدستوري التونسي:** هو أول حزب وطني أسس في تونس في آذار ١٩٢٠، إذ يُعد الحزب تطوراً لحركة الشباب التي نشطت وقمعت قبيل الحرب العالمية الأولى، وبعد تلك الحرب ساهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في ظهوره من بينها على مستوى عالمي الإعلان عن مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن الداعية إلى تحرير الشعوب وحقها في تحرير مصيرها بالإضافة إلى تنامي حركات التحرّر في العالم، كما حاول الحزب أن يكسب العمال الى جانبه بوصفهم الطبقة الغالبة في المجتمع ، للمزيد أنظر: محمد عنان، البورقيبية، مطبعة فن الطباعة، (ب.د،١٩٧٣)،ص١٦-١٧.

(٣) صادق جعفر الفلاحي ،"الحركة النقابية نشأتها وطبيعتها ومهماتها "،مجلة الثقافة الجديدة ،مطبعة الشعب، العدد ٤٦، (بغداد،١٩٧٣)، ص٣٨.

(٤) جمال البنا، دور النقابات في المجتمع الاشتراكي، المطبعة العالمية، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص٢٣.

(٥) البشير الحاج أبن عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث ١٨٨١-١٩٢٤، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع ،(تونس، د.ت) ، ص٢٣٣.

(٦) ويجب أن نشير هنا أن أكثر من(٦٥,٠٠٠) تونسي قد شاركوا الى جانب فرنسا في الحرب العالمية الاولى توفي منهم ما يقرب من ١٠,٩٠٠ وتمت تعبئة أكثر من ٣٠,٠٠٠للمساهمة في اعادة بناء فرنسا ، أي ان ربع السكان التونسيين النشطين ظلوا في خدمة فرنسا ما بين ١٩١٤-١٩١٨ وكل تلك الاعداد توقعوا تعاملاً مماثلاً من لدن فرنسا ،لكنهم أصيبوا بخيبة أمل لما تعرضوا له ،مباشرة بعد انتهاء الحرب ،من مظاهر البؤس الاقتصادي فضلاً عن الجفاف والمجاعات والتدهور الاجتماعي وتضييق للحريات العامة سياسياً ونقابياً، أنظر: أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٩٣)،ص٣٥٧.

(٧) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، (تونس،١٩٨٦)، ص١١٩؛ سعد توفيق عزيز عبدالله، الحركة العمالية في تونس (١٩٤٦-١٩٥٦) نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الموصل،٢٠٠٥ ، ص ٣٧.

(٨) جورجيت عطية ابراهيم ،"حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني"، مجلة دراسات عربية ،العدد(٨)، السنة ١٦، دار الطليعة ،(بيروت،١٩٨٠)،ص٤٧؛ عبد المنعم الغزالي الجبيلي ،تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، مكتبة النهضة،(بغداد ،د.ت) ٣٤.

(٩) عبد المالك خلف التميمي، "بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني"، مجلة علوم اجتماعية ، جامعة الكويت، العدد الاول، المجلد ١٢،ربيع ١٩٨٤،ص ٢٩.

(١٠) ايفانوف، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية ٢٤- ١٩٢٥، ترجمة: حفناوي عمايرية ، مجلة دراسات عربية، العدد الاول ،السنة التاسعة، (بيروت، ١٩٧٢)، ص٦٦.

(١١) حسين كروم، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، مجلة قضايا عربية، العدد ٢، السنة الخامسة،(بيروت، ١٩٧٨)،ص ٩٥.

(١٢) الطاهر الحداد: ولد سنة ١٨٩٩ بحامة قابس (جنوب تونس) ونشأ في عائلة متواضعة وحصل على شهادة التطويع من الزيتونة ودرس الحقوق مدة سنتين ومارس العمل الوطني منذ شبابه وانخرط في الحزب الحر الدستوري سنة ١٩٢٠.كان رفيق محمد علي الحامي ، واشترك معه في تكوين (جمعية التعاون الاقتصادي) ١٩٢٤، وأسس مع محمد علي جامعة عموم العملة التونسية .اختلف مع قيادة الحزب الدستوري لموقفه من النقابة العمالية ومحاكمة النقابيين عام ١٩٢٥ وعدم جديتها في الدفاع عن القضية الوطنية ،وظل بقية حياته مناضلاً بالقلم والفكر في سبيل خدمة التحرر الوطني والاجتماعي.للتفاصيل أنظر: عبد الرزاق الحمامي، المرأة في مشروع الحداثة التونسي، مجلة أفكار، مجلة فكرية الكترونية ، www.google. .com.

(١٣) السلامي البدوي، مفهوم الامة في نضال الطبقة العاملة التونسية ،مجلة دراسات عربية، العدد ٦، السنة التاسعة، (بيروت،١٩٧٣)،ص ٦٥؛ كروم ،المصدر السابق،ص٩٦.

(١٤) سعد توفيق عزيز عبدالله، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٥) ايفانوف، المصدر السابق،ص٦٧.

(١٦) عبد الله، المصدر السابق، ص ٣١.

(١٧) المحجوبي، الحركة الوطنية ص١١٨.

(١٨) القنطار: هي وحدة قياس الكتلة وتساوي ١٠٠ كيلو غرام وهي وحدة وزن تقليدية تستعمل في فرنسا.

(١٩) المحجوبي ،المصدر السابق ،ص١٩٩.

(٢٠) **محمد علي الحامي:** ولد محمد علي في الجنوب التونسي، تعلم العربية في الكتاب، ثم عمل حمالاً في الاسواق المركزية بالعاصمة ،استطاع أن يتعلم تصليح السيارات ويحصل على رخصة لقيادتها ،وكان أول عربي في تونس يحصل على مثل تلك الرخصة في تللك الفترة. حيث كان ذلك العمل تحتكره الجاليات الاوربية وخاصة الايطالية منها، ثم أصبح سائقاً عند قنصل النمسا في تونس، وتلقى حينذاك أصول اللغة الالمانية، وفي عام١٩١١ قاد محمد على شاحنة محملة بالمؤونة أرسلتها حركة الشباب التونسي، الى الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حرباً ضد ايطاليا بطرابلس الغرب. وفي مدينة طرابلس الغرب عمل سائقاً عند ضابط تركي اسمه أنور باشا عام ١٩١٢، الذي عاد معه الى استنبول بعد الحرب الليبية

الايطالية فتعلم محمد علي التركية. وعند انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨، رافق أنور باشا الى المانيا واستقر في برلين حيث عمل في مصنع للسيارات والطائرات واستطاع أن يدرس الاجانب اللغة العربية الى جانب عمله حتى حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي. فلم تشغله دروسه ولا عمله عن التفكير في مستقبل أمته مع الشباب المتنورين ،فصادف وجوده في المانيا الزعيم علي باش حانبه، فتوطدت الصداقة بينهما وطفقا يبحثان الحلول الكفيلة بإنقاذ الوطن من جموده وتخلفه عن ركب الحضارة. وفي أوائل آذار من عام ١٩٢٤ عاد محمد علي الى تونس حيث عمل في بداية الامر على تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال من اقتناء المواد الاساسية بأسعار معقولة ،(أي سوق مدعومة لمساعدة العمال) تحت أسم ((جمعية التعاون الاقتصادي التونسي)). غادر الحامي تونس في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ نحو إيطاليا، ثم تركيا فمصر فطنجة بالمغرب الأقصى، قبل أن يستقر في الحجاز ويعمل في الترجمة وتدريس الفرنسية بمدرسة "الفلاح" قبل تأسيسه شركة لنقل المسافرين بالسيارات.وبعد نضال طويل في دعم الحركة العمالية توفي الحامي في حادث سير في السعودية في ١٠ آيار ١٩٢٨. للتفصيل أنظر: الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة ١٨٣٠- ١٩٥٦، (د.م،١٩٧٦) ،ص٤٣-٤٤؛ احمد خالد، الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الاول من القرن العشرين ،الدار التونسية للنشر ،(تونس،١٩٦٧)،ص١٤٠؛ المحجوبي، المصدر السابق،ص١٢.

(٢١) بعد اعداد مسودة القانون الاساسي انعقدت عدة اجتماعات مع المواطنين لمناقشة فصول القانون : كان الاجتماع الاول في مقر الجمعية الخيرية الاسلامية بنهج الحجامين، وكان الاجتماع الثاني يوم ٢٩/ حزيران /١٩٢٤ في قاعة الجمعية الخلدونية ، وكان الاجتماع الثالث في مسرح كاملة الذي وقعت المصادقة على مسودة القانون وانتخاب هيئة وقتية لمباشرة الاعمال في ٦ تموز برئاسة محمد علي .لم ينجح ذلك المشروع بسبب الاضرابات التي شملت قطاعات عديدة منها اضراب رصيف العاصمة وبنزرت ولم يكن للعمال التونسيين نقابات ينضوون تحت لوائها فوقعت حوادث دامية ذهب ضحيتها عدد كبير منهم .للمزيد أنظر: حسين كروم، مؤسس الحركة النقابية في تونس، مجلة قضايا عربية، العدد ٥،السنة ٩، (بيروت،١٩٨١)، ص٩٧؛ المحجوبي، ص١٢١.

(٢٢) عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢٣) الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، الدار التونسية للنشر،(تونس، ١٩٧٤)،ص١٦.

(٢٤) تجدر الإشارة إلى أنّ الحركات العمالية في اوربا حققت نجاحات كبيرة في نضالها النقابي وحصلت بمقتضى ذلك على الكثير من المكاسب من أصحاب رؤوس الاموال مثل حق الاضراب وزيادة الاجور والحصول

على اجازات أو تعويض عند الاصابة في أثناء العمل. انظر: جورج لوفران، الحركة النقابية في العالم، ترجمة: الياس مرعي، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٨.

(٢٥) الC.G.T : وهي الاحرف الاولى لاتحاد العمل العام الفرنسي ،وهو اتحاد اقليمي كان تحت قيادة الاشتراكيين اليمينيين بزعامة دوريل Durel ((Confederation Generale du Travail)) . انظر: عبد الله المصدر السابق، ص ٣٦.

(٢٦) كروم، المصدر السابق،ص٩٨.

(٢٧) المحجوبي، الحركة الوطنية ،ص١٢٠.

(٢٨) مالكي، المصدر السابق،ص٣٥٨.

(٢٩) عبدالله، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٣٠) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧١.

(٣١) مؤسسة الثقافة العمالية ، الحركة النقابية العربية، (بغداد ، ١٩٧٦)،ص١٣٤.

(٣٢) الشريف، المصدر السابق،ص٢٣٤.

(٣٣) الحداد، المصدر السابق،ص١٨.

(٣٤) تنبغي الاشارة هنا الى رداءة الوضع الاجتماعي وغلاء المعيشة التي أصابت البلاد التونسية من عام ١٩٢٣- ١٩٢٤ من جراء الجفاف الذي أصابها .

(٣٥) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٤.

(٣٦) حاولت الشركات اضعاف موقف المضربين باستجلاب غيرهم للقيام بالعمل ،ولكن محاولاتهم لم تؤد الى نتيجة نظراً لدقة تنظيم الاضراب ،وكان العمال يذهبون الى الميناء للاشراف على ضمان استمرار الاضراب ولم يكن البوليس يعترضهم في البداية ،لكنه بدأ يضايقهم ويتدخل بشكل واضح لصالح الشركات واعتدى عليهم فحدث اشتباك بين الطرفين ،أنظر: كروم ،المصدر السابق، ص٩٩.

(٣٧) صدقي اسماعيل، محمد علي القابسي مؤسس النقابات التونسية، ،ب.م،(دمشق، ١٩٥٥)،ص١٣؛ .نحلة ،المصدر السابق،ص٩٩؛ والطاهر الحداد، المصدر السابق،ص٢٧.

(٣٨) كروم، المصدر السابق،ص٩٩.

(٣٩) أجبر العمال على فك الاضراب ، لشدة الحاجة والجوع نظراً لان المساعدة المالية في أواخر أيام الاضراب أخذت بالنقصان ، كما ان العمال لم تكن لهم نقابة مؤسسة من قبل ، وأعلنوا فك الاضراب بدءاً من يوم ٧ أيلول ، كروم، المصدر نفسه،ص٩٩.

(٤٠) الشريف، المصدر السابق،ص٣٨٠.

(٤١) احمد خالد، الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الاول من القرن العشرين ، الدار التونسية للنشر، (تونس، ١٩٦٧)، ص ١٥٠-١٥١.

(٤٢) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٥.

(٤٣) الشريف المصدر السابق، ،ص٢٤٠-٢٤١.

(٤٤) الطاهر الحداد، ، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ،الدار التونسية للنشر، (تونس،١٩٧٤)، ص ٥٥.

(٤٥) الحزب الشيوعي التونسي: أسس عام ١٩٢٠ في عهد الاستعمار الفرنسي، واستمر في النشاط إلى ما بعد الاستقلال. يُنظر: عبد الله ، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٤٦) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٥.

(٤٧) الحداد، المصدر السابق،ص١٢٦

(٤٨) دوريل: وهو أستاذ في معهد كارنو وكاتب اتحاد النقابات الفرنسية .

(٤٩) الشريف، المصدر السابق،ص٢٤.

(٥٠) بنود قانون جامعة عموم العملة التونسية ،وثائق أساسية ،الجمهورية التونسية ،الوزارة الاولى، الارشيف الوطني التونسي، www.archives.net.tn .

(٥١) الشريف ، أضواء على تاريخ تونس،ص٢٥٣؛ ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٧؛ ابراهيم، المصدر السابق،ص٥١؛المحجوبي،الحركة الوطنية، ص١٢٤.

(٥٢) المحجوبي، الحركة الوطنية،ص١٢٥.

(٥٣) يشير الكتاب الى الدور الاجتماعي الذي مارسه محمد علي ورفاقه لتجاوز الصراع الطبقي وتوحيده في مواجهة الاستعمار اذ أكد ايفانوف بقوله ((ظل محمد علي متماسكاً لغاية توليه قيادة الحركة بجوهر مفاهيمه القديمة وتظهر لنا المفارقة الصارخة التي كان عليها موقفه حيث كان ينكر في المجال النظري ضرورة الصراع الطبقي بل كان يعتقد بأن تجديد المجتمع يقوم على تحالف جميع طبقات الامة)) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٦.

(٥٤) جوهو: وهو رئيس الاتحاد العام للعمال في فرنسا (C.G.T)، وهو تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي، وهو رجل اصلاحي انتهازي عمل في الحقل النقابي مدة نصف قرن ،امتاز بمشاركته في محاولة احباط الحركة العمالية في تونس، أنظر: ايفانوف، مصدر سابق ،ص٦٧.

(٥٥) الشريف،المصدر نفسه،ص٢٤٦.

(٥٦) لقد صرح هيرو حول مهمة ارسال جوهو الى تونس قائلاً: ((طلبت منه المساعدة في سبيل تطبيق برنامج نقابي بحت لا برنامج سياسي يتستر وراء برنامج نقابي))انظر: Annales de la chambre des deputes, Debats parlementaires session 1,25. 1 paris ×

1,25 p.868.

(٥٧) الشريف، أضواء على تاريخ تونس،ص٢٤٧.

(٥٨) محسن مرزوق، الحركات الاجتماعية في تونس البحث عن الغائب، جمعية نادي محمد علي للثقافة العمالية،(تونس،٢٠٠١)،.www.aqlamonline.com . ؛خالد ،المصدر السابق،ص١٥٥؛ كروم، المصدر السابق،ص٩٩.

(٥٩) سالم بو يحيى ،" تاريخ الحركة العمالية في تونس ١٨٨١-١٩٣٩"، المجلة التاريخية المغربية، العدد ١٥-١٦، السنة السادسة، (تونس،١٩٧٩)،ص ٦٦-٧٠ .

(٦٠) الشريف، أضواء على تاريخ تونس،ص٢٥٣-٢٥٦.

(٦١) نحلة، المصدر السابق،ص١٠٠.

(62) Moncer Roanissi, populationet looiete on loghsch ceae Mrrolution, Tunis, 1977,p.76.

(٦٣) اسماعيل، المصدر السابق،ص٦٤.

(٦٤) ايفانوف، المصدر السابق،ص٧٧.

(٦٥)الشريف، المصدر السابق،ص٢٥٨

(٦٦) المصدر نفسه، ص٢٦١.

(٦٧) خالد، المصدر السابق،ص١٥٩.